أكد ان المواطنين سيتوجهون الى صناديق الاقتراع لممارسة حقهم الديمقراطي

العبدالله: المتنازلون هم الخاسر الأكبر في الانتخابات

- شعوب كثيرة تقاتل من أجل الحق في إجراء الاقتراع الذي كرسه دستور الكويت
- نأسف لوجود من يدعو للمقاطعة وآمل أن يمارس الكويتيون حقهم بالتصويت
- القانون الجديد للتصويت يعد معلماً مهماً في تاريخنا الديمقراطي الراسخ
- هذه الانتخابات ستخضع كسابقاتها لرقابة حثيثة من الداخل والخارج

الشيخ محمد العبدالله

قال وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ان الخاسر الاكبر في انتخابات مجلس الامة التي ستجري اليوم هم المقاطعون الذين تنازلوا تلقائيا عن حقهم في المشاركة ما يجعلهم يتحملون تبعات عملية المقاطعة.

واضاف الشيخ محمد المبارك في تصريح لوكالة الانباء الاردنية «بترا» امس، ان المقاطعة وبحسب القانون حق مشروع كما ان المشاركة حق اصيل مذكرا بان شعوب كثيرة تقاتل من اجل هذا الحق الذي كرسه دستور دولة الكويت.

ووصف الشيخ محمد اجواء الانتخابات بانها ايجابية معربا عن امله ان تسير عملية الاقتراع بيسر.

وقال ان العملية تستدعي تضافر جهود عدة جهات وهذه الجهات قامت بدورها على اكمل وجه بالاستعداد لعملية الاقتراع على مقاعد مجلس الامة الكويتي الجديد.

في سياق متصل قال العبدالله ان الكويت تعيش اسبوعا تاريخيا متمثلا في الاحداث التي تشهدها في مجالات شتى.

واضاف العبدالله في تصريح صحافي امس ان المواطنين سيتوجهون الى صناديق الاقتراع اليوم لانتخاب خمسين نائبا وممارسة حقهم الديمقراطي الذي يتمتعون به منذ خمسين عاما بموجب الدستور.

وذكر ان هذا الاسبوع شهد زيارة رسمية لسمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الى المملكة المتحدة حيث استقبلت سموه جلالة ملكة المملكة المتحدة اليزابيث الثانية والتقى خلال الزيارة عددا من افراد العائلة المالكة البريطانية ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون.

وقال ان الانتخابات التي تنظم اليوم هي الانتخابات الـ15 التي يعبر المواطنون فيها عن آرائهم انتخابا لممثليهم مضيفا انها فرصة لاضافة آرائهم الى مجموعة من الآراء التي تهدف الى دفع مسيرة التقدم في دولة الكويت.

واعرب عن أسفه الشديد لوجود من دعوا الى مقاطعة الانتخابات وعن امله في ان يمارس مايزيد عن 400 الف من الكويتيين ممن لديهم الحق بالادلاء باصواتهم حقهم الديمقراطي في اختيار مرشحهم الافضل.

وأفاد بان العديد من الدول لاتوفر لمواطنيها هذا المنفس للتعبير الديمقراطي فيما اعتاد من يعيش في المجتمعات الديمقراطية كمجتمعنا امتلاك هذا الحق في المشاركة في الانتخابات معتبرا ان هذه الحرية واهميتها تحتاج لتقدير قيمتها الحقيقية.

وقال الشيخ محمد ان هذه الحقوق يجب ان يستفاد منها في كل فرصة مبينا ان الصوت الواحد في الانتخابات يعبر عن نفسه من خلال صناديق الاقتراع باعتباره واحدا من اعظم مظاهر الحرية الحديثة التي عرفها الانسان المعاصر.

واضاف انه للمرة الأولى بتاريخ الكويت سيعتمد «الصوت الواحد للناخب الواحد» في هذه الانتخابات موضحا انه مع وجود المنتقدين لها الا ان هذا النهج سيضمن العدالة في تمثيل الشعب في برلمانه وسيضع الكويت في مصاف الديمقراطيات الاخرى في جميع انحاء العالم.

الناخبون يتوجهون اليوم الى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم

واضافت ان هذه القرارات الوزارية تاتي ضمن سلسلة من الاجراءات والخطوات التي اتخذتها الحكومة لتمكين اجراء انتخابات نزيهة وشفافة من ضمنها توفير فرص متساوية لجميع المرشحين لايصال صوتهم للناخبين.

وبينت ان وزارة الاعلام قامت بتوجيه الدعوة للصحافيين لزيارة الكويت ونقل اجراءات العملية الانتخابية بكل شفافية وحرية.

وذكرت ان تلفزيون دولة الكويت وفر الفرصة للمرشحين الراغبين في الحصول على تسجيل اذاعي وتلفزيوني للبرنامج الانتخابي الخاص بهم وذلك من خلال توفير الامكانات التقنية مجانا وتزويد المرشحين بنسخة من الدعاية الانتخابية المصورة في استديوهات الوزارة لاستخدامها حسبما يرى مضيفة انه تم بث هذه المقاطع عبر اذاعة وتلفزيون الكويت.

وقالت انها اصدرت قرارا بتنظيم عملية اجراء الاستبيانات التي من شانها رصد آراء الجمهور وعرض نتائج ونسب نجاح اي مرشح حيث اشترط القرار توضيح مصدر وآلية الاستبيان والشريحة المستهدفة وعددها.

الإعلام: أعدنا نشر القرارات الوزارية بشأن الدعاية الانتخابية حرصا على النزاهة

قالت وزارة الإعلام: ان إعادة نشر القرارات الوزارية بشان تنظيم آلية الدعاية الانتخابية تاتي حرصا منها على نزاهة إجراءات العملية الانتخابية لمجلس الأمة 2012.

واوضحت الوزارة في بيان صحافي امس انه من هذا المنطلق تم اصدار حزمة من القرارات التي من شانها رصد وتنظيم التغطية الاعلامية الانتخابية والتي تضمن تطبيق المعايير العادلة للتغطية الإعلامية لجميع المترشحين كما في السنوات السابقة لافتة الى ان اللجنة القضائية العليا للانتخابات ستشرف لأول مرة على الانتخابات.

ضمن اتفاقية أمنية بين الكويت والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية

الحمود: تزويد أجهزة الأمن بمعدات بريطانية لبسط السيطرة على الأماكن الحساسة وضبط المجرمين

لندن - «كونا»: كشف النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود أمس عن توقيع حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية اتفاقية امنية بين البلدين.

وقال الحمود في تصريح لـ «كونا» ان الاتفاقية تم التوقيع عليها على هامش لقاء صاحب السمو امير البلاد الليلة قبل الماضية مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون موضحا ان الاتفاقية تهدف الى الاستفادة من الخبرات البريطانية في المجال الامني والتكنولوجي.

واوضح انه التقى مع وزير الدفاع البريطاني فيليب هاموند وبحث معه العلاقات الثنائية وسبل تعزيز اوجه التعاون الامني والعسكري بين البلدين مشيرا الى ان «هناك قضايا تتعلق بالامور العسكرية سيتركها لوزير الدفاع الكويتي ليقوم هو بالتنسيق مع الجانب البريطاني في اجتماعات مقبلة».

اما ما يخص الشق الامني قال الحمود انه استمع من المسؤولين الامنيين البريطانيين الى شرح مفصل لالية عمل الجهاز الامني والطرق الناجعة التي تتبعها الادارات الامنية في حفظ الامن سواء في العاصمة لندن اوفي مختلف ارجاء البلاد.

الشيخ أحمد الحمود

واشاد الحمود بخبرة وتمكن الاجهزة الامنية البريطانية في بسط سيطرتها على البلاد مشيرا الى ان «الجانب البريطاني ابدى استعداده لنقل هذه الخبرات والتكنولوجيا الى الاجهزة الامنية الكويتية للاستفادة منها».

واشار في هذا السياق الى تجربة الجهاز الامني البريطاني مؤخرا عندما استضافت المملكة المتحدة الالعاب الاولمبية صيف العام الحالي حيث لم تسجل اي حادثة تعكر صفو هذا الحدث العالمي مؤكدا حرص حكومة دولة الكويت على الاستفادة من الخبرات العالمية لاسيما ما يتعلق بالامن وحماية المنشات الحيوية.

ولفت الشيخ احمد الحمود الى ان «هذه الاتفاقية تم دراستها بشكل مفصل من قبل وزارة الداخلية الكويتية واخذت الوقت الكافي لوضع كل الامور التي تهمنا» وعن الاجهزة الامنية التي ستقوم بريطانيا بتزويد الكويت بها قال «انها معدات امنية تهدف الى بسط سيطرة اجهزة الامن الكويتية على الاماكن الحساسة اضافة الى انها ستساعد في سرعة القبض على المجرمين الذين يحاولون الاخلال بامن البلاد».

غلوم: الخطة ترتكز على تنظيم وتسهيل عملية الدخول لمواقع الاقتراع

«الداخلية»: سنتصدي بحزم لأي محاولة للخروج على القانون أو التأثير في العملية الانتخابية

قال المدير العام لمديرية امن محافظة حولي قائد قيادة أمن انتخابات الدائرة الأولى العميد غلوم حبيب غلوم ان الوزارة أعدت خطة امنية شاملة ومتكاملة لفرض السيطرة الأمنية وتحقيق النظام العام وتأمين سير انتخابات مجلس الأمة 2012 في الدوائر الخمس.

وأضاف العميد غلوم في تصريح صحافي امس ان الخطة ترتكز على تنظيم وتسهيل عملية الدخول لمواقع الاقتراع والتعامل الفوري والحازم مع أي مظاهر من شانها التاثير في العملية الانتخابية والتصدي لأي محاولة للخروج على القانون من الآن وحتى بعد ظهور النتائج.

وبين ان الخطة تسعى لاتخاذ الإجراءات الأمنية الاحترازية والوقائية لتامين الانتخابات وحفظ الأمن والنظام بمواقع الاقتراع ومحيطها وتامين نقل صناديق الاقتراع وحمايتها وتذليل جميع العقبات الإدارية والأمنية امام سير عمل لجان الانتخابات وتأمين وصول الناخبين الى مواقع الاقتراع.

وشدد على ضرورة بذل كل جهد لتخرج الانتخابات في أبهى صورة تليق بمكانة الكويت اقليميا ودوليا مؤكدا أن توجيهات القيادة العليا للوزارة ممثلة في النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والتي يتابع تنفيذها وكيل الوزارة الفريق غازي عبدالرحمن العمر هي تقديم التسهيلات وتذليل العقبات أمام الجميع لتوفير المناخ الملائم لهذه الاحتفالية الديمقراطية في ظل القيادة السياسية الرشيدة.

أيدت قرار اللجنة الوطنية العليا للانتخابات باستبعاد الخمسة المشطوبين

«الاستئناف» تنظر في 12 فبراير بقضايا 25 مرشحاً وتسمح لهم بخوض الانتخابات

حددت الدائرة الادارية الثالثة في محكمة الاستئناف اليوم جلسة 12 فبراير المقبل للنظر في قضايا 25 مرشحا مستأنفا ضدهم من ادارة الفتوى والتشريع وسمحت لهم بخوض الانتخابات البرلمانية في الاول من ديسمبر.

ونظرت محكمة الاستئناف امس الأول في 32 قضية منها 27 قضية مستأنفة من ادارة الفتوى والتشريع ورفضت خمسة استئنافات وايدت استئنافين آخرين ضد مرشحين مستبعدين اعادتهما محكمة اول درجة وبذلك تم استبعادهما.

وكانت المحكمة الكلية حكمت بالغاء قرار اللجنة الوطنية العليا للانتخابات باستبعاد 25 مرشحا لانتخابات مجلس الامة «2012» وحكمت بالسماح لهم بخوض الانتخابات المقبلة.

وبشان القضايا الخمس المستأنفة من المرشحين الذين حكمت محكمة اول درجة بتاييد قرار اللجنة الوطنية العليا للانتخابات باستبعادهم فقد حكمت المحكمة برفض الاستئناف وايدت قرار اللجنة القاضي باستبعادهم.

وبهذا تكون محكمة الاستئناف سمحت لـ25 مرشحا بالمشاركة في الانتخابات من المستبعدين من اللجنة الوطنية العليا للانتخابات الذين بلغ عددهم 37 شخصا اتجه 32 منهم للقضاء للتظلم على القرار.

السهلاوي: «الصحة» تستقبل نخبة من الأطباء العالميين مطلع الشهر المقبل

اعلن وكيل وزارة الصحة الدكتور خالد السهلاوي ان الوزارة ستستضيف نخبة من الأطباء العالميين في تخصصات طبية مختلفة في شهر ديسمبر الجاري وذلك لاجراء عدد من العمليات الجراحية ومعاينة حالات مرضية مستعصية مدرجة ضمن الحالات التي سيتم ابتعاثها للعلاج بالخارج.

وقال الوكيل السهلاوي في تصريح صحافي امس ان الاطباء الزائرين من تخصصات طبية مختلفة ومنها العظام وجراحة المسالك البولية وجراحة الأطفال والانف والاذن والحنجرة اضافة الى استشاريين في جراحة الأورام والعلاج الكيماوي.

واضاف ان الوزارة تسعى الى توفير العلاج اللازم للمرضى داخل الدولة بدلا من ابتعاثهم الى الخارج للعلاج خصوصا أن القائمين على الوزارة يسعون الى احضار الكفاءات العلمية المتميزة في مختلف التخصصات الطبية لعلاج تلك الحالات والاشراف عليها اضافة الى تطوير الكفاءات الطبية الوطنية.

واكد الوكيل السهلاوي ان الوزارة تحرص دائما على توفير أفضل الخدمات الطبية والاستفادة العلمية للأطباء الزائرين لمستشفيات الوزارة مشددا على ضرورة احتكاك الكوادر الطبية الوطنية مع تلك الخبرات العالمية والاطلاع على كل ما هو جديد في عالم الطب.

وأشار الى ان الوزارة تسعى ايضا لاستقدام أفضل الكفاءات والخبرات العالمية لاسيما في مجال اجراء العمليات الصعبة والنادرة مبينا أن الأطباء الزائرين سيلقون عددا من المحاضرات العلمية التي سيعرض خلالها آخر المستجدات والتطورات في مجال الطب البشري على الساحة العالمية.

لإحراز تقدم ملموس وحل القضايا العالقة

كوبلر: استعادة الثقة أمر ضروري لتحسين العلاقات بين الكويت والعراق

- بغداد جددت تعهدها بالوفاء بالالتزامات المتبقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة
- رشحت خبراء الفريق الفني لصيانة الحدود والعراق سيحدث قائمة المزارعين أصحاب التعويض

ترسيم الحدود أبرز القضايا العالقة بين الكويت والعراق

الامم المتحدة - «كونا»: قال المبعوث الخاص للامم المتحدة للعراق مارتن كوبلر امس ان استعادة الثقة بين العراق والكويت امر ضروري لاحراز تقدم في تطوير علاقاتهما الثنائية وحل القضايا العالقة بينهما فيما أعرب السفير العراقي عن أمله في أن تؤدي زيارة رئيس الوزراء الكويتي سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظه الله الى العراق الشهر المقبل الى «إطلاق العلاقات الكويتية - العراقية الجديدة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة».

وقدم كوبلر تقريرا لمجلس الامن الدولي بشان عمل بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي» التي يترأسها قال فيه ان العراق جدد في وقت سابق من هذا العام «التزامه بالوفاء بالتزاماته المتبقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وتحسين علاقاته الثنائية مع الكويت».

واكد كوبلر انه مع ذلك «سيعتمد التقدم «في هذا الخصوص» على استعادة الثقة بين الجانبين» مشيرا الى انه عقد اجتماعات في كلا البلدين ليرى كيف يمكن للامم المتحدة أن تساهم في حل القضايا العالقة وانه «متشجع بالالتزام القوي» لتطبيع العلاقات بين البلدين والذي أعرب عنه على أعلى المستويات.

واضاف «يحدوني أمل كبير في أن يتحرك كلا البلدين الآن بسرعة وانه يمكنهما أن يعولا على الامم المتحدة في هذا الصدد».

وابلغ كوبلر مجلس الامن أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري اتصل به في وقت سابق اليوم ليؤكد له أن بغداد «رشحت اليوم أسماء «خبراء» الفريق الفني لمشروع صيانة الحدود وأن الحكومة «العراقية» ستبدأ على الفور في تحديث قائمة المزارعين أصحاب الحق في التعويض».

وأضاف أن الاجتماع مع المزارعين سيعقد في اقرب وقت ممكن فيما رحب كوبلر بهذه الخطوات داعيا الحكومة العراقية «لبدء العمل في مشروع صيانة الحدود دون مزيد من التأخير».

وناشد كوبلر الحكومة العراقية الى «مواصلة إثبات حسن النية اللازمة لتنفيذ التزامات العراق المتعلقة الأخرى لاسيما الأشخاص والممتلكات المفقودة» معتبرا ان التزام العراق بالوفاء بهذه الالتزامات «سيفضي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين» حسب تعبيره.

كما دعا كوبلر حكومة الكويت إلى «مواصلة العمل بروح المرونة والمعاملة بالمثل كما اظهرت ذلك في وقت سابق هذا العام من خلال الزيارات المتبادلة من سمو الأمير ورئيس الوزراء «العراقي».

وأعرب كوبلر عن «الأمل في ان تساهم موافقة الكويت على إلغاء الدعاوى القضائية ضد شركة الخطوط الجوية العراقية وعلى حقوق الملاحة في المر المائي «خور عبدالله» في تحسين العلاقات بين البلدين الجارين».

من جهته أكد السفير العراقي حامد البياتي لمجلس الأمن أن العلاقات العراقية - الكويتية شهدت «تطورات إيجابية وخطوات ملموسة نحو إنجاز التزامات العراق الدولية المتبقية وتسوية القضايا العالقة» المتعلقة بقرارات الفصل السابع الناجمة عن غزو صدام للكويت في العام 1990 و«نحو ارساء أسس التعاون بين البلدين».

وأوضح انه من بين «التطورات الإيجابية أنه من المتوقع ان يقوم رئيس وزراء الكويت الشيخ جابر المبارك بزيارة الى العراق الشهر المقبل» معربا عن أمله في أن «تؤدي هذه الزيارة إلى إغلاق كافة الملفات العالقة وإطلاق العلاقات الكويتية - العراقية الجديدة على أساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة».

وأشار إلى أن الحكومة العراقية أعادت في شهر سبتمبر الماضي إصدار اعلان متعلق بالممتلكات الكويتية والمفقودين الكويتيين على موقع وزارة الخارجية وعلى العديد من الصحف اليومية العراقية داعية المواطنين العراقيين الى تقديم معلومات بشأن المفقودين الكويتيين والممتلكات والوثائق الخاصة بدولة الكويت.

وأضاف البياتي انه علاوة على ذلك فقد وقعت الحكومة العراقية الشهر الماضي عقدا مع احدى الشركات الهندسية لاستكمال صيانة أعمدة الحدود بين البلدين وأعلنت موافقتها انشاء شركة نفط دولية مع الكويت لإدارة الحقول النفطية المشتركة.

وذكر أن مجلس الوزراء العراقي وافق قبل يومين على مشروع قانون لإنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين الحكومتين.